برامج التعليم العالي و التنمية الاقتصادية
Higher education and economic development programs

تاريخ الارسال:27 / 05 / 2019 تاريخ النشر 20 / 06 / 2019.

ط. عبد الكريم بسمة د. سليمة بلخيري جامعة العربي التبسي- تبسة. الجزائر-

ملخص:

سعى الإنسان جاهدا منذ القديم إلى تحسين ظروف الحياة لديه سالكا في ذلك مختلف الطرق الممكنة، غير أن التجربة البشرية أكدت بما لا يدع مجالا للشك دور التعليم في تحقيق التغيير المنشود من بين كل تلك الطرق المتاحة، ومنه عملت المجتمعات على إعطاء اهتمام أكبر للجانب التعليمي فيها وخاصة التعليم العالي الذي يعد سلاحا تسيطر به دول على أخرى، وفي هذا الصدد يأتي هذا المقال في صورة قراءة لعلاقة التعليم العالي بالتنمية الاقتصادية من خلا طرح التساؤل الآتي: **هل لبرامج التعليم العالي دور في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.** مستخدما المنهج الوصفي، ليخلص إلى أن للتعليم تأثير واضح على تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، التعليم الجامعي، البرامج التعليمية، التنمية، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

Since ancient times, man has endeavored to improve the living conditions of his life in various ways. However, human experience has confirmed beyond doubt the role of education in achieving the desired change among all available methods. In this regard, this article comes in the form of a reading of the relationship of higher education to economic development by asking the following question: Do higher education programs have a role in achieving economic development? Using the descriptive approach, to conclude that education has a clear impact on economic development.

Keywords: higher education, university education, educational programs, development, economic development.

مقدمة:

يعد التعليم عموما والتعليم العالي بصفة خاصة قضية هامة وحيوية، لأنها تعني إعداد الإنسان الذي يمثل المحور الأساسي لكل قضايا التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحيث أن التعليم العالي هو مرحلة التخصص والإعداد العملي في كافة أنواعه ومستوياته سدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المنشود الذي تسعى إليه أي أمة لتحقيق أهدافها وغاياتها، فإن الرؤية الإستراتيجية للتعليم العالي ضرورة ملحة وذلك لوجود الكثير من التحديات والمعضلات التي تواجهه والمتغيرات التي يمر بها. كما يحتل التعليم العالي مكان الدارة في التقدم المنشود في المجتمعات البشرية، وفي تشكيل معالم الواقع والمستقبل في مختلف الجوانب الاجتماعية والعلمية والاقتصادية لكل الدول، خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد ومجتمع المعرفة، وتزايد متطلبات واحتياجات التنمية، وأصبح من المسلم به أن تقدم الدول ورقيها ونمائها أصبح يعتمد باستمرار على مدى تقدمها العلمي، ويرتبط بمدى قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي، التكنولوجي، والمعلوماتي. ولا يتحقق ذلك لأي دولة إلا من خلال وجود نظام جيد للتعليم العالي يجعل من العنصر البشري عامل نمو وتقدم للمجتمع.[1]

هذا ويطلق على التعليم العالي التعليم الجامعي نسبة للجامعة، وهي مؤسسة من المؤسسات التي توفر التعليم العالي، حيث ارتبط تطور التعليم العالي بتطور كل من التعليم النظامي والجامعات.[2]

إن التعليم الجامعي يمثل مجموع المعلومات والمعارف التي يتلقاها الطالب في إطار تخصصه في فترة دراسة معينة على شكل مقاييس تندرج ضمن شعب دراسية وفروع علمية وفق خطط ومناهج بهدف الحصول على شهادة جامعية، تعتبر بمثابة اعتراف شرعي وقانوني باكتساب معلومات و معارف ضرورية للعمل ضمن قطاع معين، وفي منصب محدد [3]

هذا ويعرف التعليم الجامعي على أنه الأداة الفعالة لنقل الخبرة المعرفية الثقافية- التقنية. ويتحدد التعليم الجامعي، وبرامجه وفق ما تضعه المنظومة التربوية[4]، كما يرى البعض أنه

الشكل الذي يملك الفلسفة التعليمية المتكاملة من أساليب، مناهج، طرق التدريس وغيرها، وهو يهدف إلى الارتقاء الشامل للفرد اجتماعيا، ثقافيا، أخلاقيا، اقتصاديا[5].

والتعليم الجامعي هو إنتاج المعارف العلمية والتقنية الجديدة من خلال البحث العلمي والتدريب المتقدم، كما تخدم كقنوات لنقل ونشر المعارف المولدة في الخارج، ويقدر العائد على التعليم العالي بنحو 10%، أو أكثر في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مما يشير إلى أن الاستثمار في هذا النوع من التعليم يساهم في رفع إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي طويل الأجل.[6]

أولا- تحديات تواجه التعليم العالي في الوطن العربي: هناك عدة تحديات يواجهها التعليم العالي في الوطن العربي على العموم نذكر منها:

1- التحدي الحضاري الثقافي: ويتجسد بشكل خاص في مسألة تعريب التعليم الجامعي، وهذا يعني إذا كان من مهام التعليم الجامعي الأساسية تنمية الذاتية الثقافية، وغرسها وتأكيدها من خلال محتويات منهجها ولغة التدريس، فإن هذا الدور يكاد يكون مفقودا في العملية التربوية التي يمارسها التعليم الجامعي في الوطن العربي.[7]

2- تحدي المنافسة العالمية: ففي ظل اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول، سيصبح الاقتصاد المهيمن والمسيطر على المؤسسات الدولية، هو الاقتصاد القادر بصناعاته وتجارته على غزو الأسواق بأقل كلفة ممكنة، وبأجود صناعة ممكنة أيضا، ففي ظل المنافسة العالمية يستلزم الأمر إعادة النظر في هيكل النظام التعليمي الجامعي ومناهجه وطرائق التعليم فيه وغاياته وأهدافه أيضا.[8]

3- تحدي ضعف التمويل وقلة الموارد: والذي ترتب عليه عدم قدرة الجامعات على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس، مما أدى إلى تدهور نوعية التدريس بشدة في مؤسسات هذه المرحلة، لانصراف الأعضاء إلى تكريس معظم أوقاتهم لأعمال خارجية من أجل الحصول على أجر إضافي، والذي أدى بالتالي إلى انحدار مستوى خريجيها، وعدم مسايرتها لمتطلبات العصر الحديث، وعدم قدرتها على إعداد أجيال من الشباب القادر على

المنافسة في سوق العمل في عصر العولمة، والقادر على إنتاج المعرفة واستخدام المنتجات الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.(9)

4- تحدي ضعف التناسق والترابط بين سياسات التعليم الجامعي وبين مؤسسات التوظيف في المؤسسات العامة والخاصة: مما يؤدي إلى بروز ظاهرة البطالة المنتشرة بين الخريجين، وذلك بسبب انعدام التوازن بين المعروض من القوى العاملة التي تخرجها الجامعات في التخصصات المختلفة وبين المطلوب من هذه القوى لسوق العمل.(10)

ومع أن متطلبات سوق العمل أصبحت متغيرة بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع، إلا أن هناك زيادة في نسبة الطلبة والخريجين في التخصصات النظرية والإنسانية عن نسبتها في الدراسات العلمية والتطبيقية.

5- تحدي النمطية في التخطيط والبرامج الدراسية، ونظم قبول الطلبة، ونظم التعيين والترقية لأعضاء هيئة التدريس، ونظم التمويل والتقويم المعتمدة في الجامعات العربية، بالإضافة إلى عدم التوازن في الوظائف التي تقوم بها مؤسسات التعليم الجامعي حيث تركز على التدريس بينما البحث العلمي وخدمة المجتمع يحظى بدرجة أقل من الاهتمام، وقد ترتب على هذه الظاهرة التصلب والجمود والشكلية في النظم و الإجراءات. (11)

6- تحدي التدني في طرائق وتقنيات التعليم الجامعي: تعد نوعية محتوى التعليم الجامعي وطرائقه وتقنياته من أهم المتغيرات التي تحكم مدى ملائمة وموائمة التعليم الجامعي للمتغيرات والمتطلبات الاجتماعية والثقافية والتقنية في مستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

فالواقع الحالي للتعليم العربي يشير إلى اختلالات ومواطن ضعف في هذا المؤشر، إذ ظل هذا النظام حبيس الفلسفات والبرامج التقليدية التي تؤدي من ناحية إلى تباين صارخ، بين الخطاب المؤسسي كما تفرضه المناهج والمقررات الدراسية، والواقع الذي يعيشه الطلاب والخريجون في حياتهم اليومية، ومن ناحية ثانية حبيس الحلقة الخبيثة التي تعيد إنتاج التخلف وتنظيماته وقواه، ولم تتمكن مناهج التعليم الجامعي من استيعاب أو استثمار ما نتج عن الثورات التقنية والعلمية والعلوماتية في تجديد وتطوير ذاتها، وهذا في حد ذاته أدى إلى اختلالات كبيرة كان لها أثر سلبي كبير على كافة الخريجين وملائمتهم لمتطلبات الواقع الجديد.

7- تحدي هجرة الأدمغة العربية: تفتقد البلدان العربية أعدادا كبيرة من علمائها وكفاءاتها العالية بسبب مايعرف بالهجرة أو نزيف الأدمغة والتي تتجه غالبيتها إلى الدول المتقدمة والصناعية، وتشكل هذه الظاهرة خسارة بالغة للتنمية العربية وعلى قدرة مؤسسات التعليم الجامعي على اكتساب المعرفة والتكنولوجيا وإمكانيتها في المساهمة في إنتاج وتبادل هذه المنتجات، بل إن هذه الظاهرة لعبت دورا أساسيا في تعميق الهوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة(12)

8- تحدي إهمال معايير الكفاءة والتمييز في إختيار القيادات التربوية الإدارية: فرغم أنه من المعلوم أن كفاءة التعليم رهن بكفاءة الإدارة التربوية ورهن أيضا بكفاءة إداريها وبقدرتها على التجديد والتطوير في أساليب الإدارة، فإن المعايير المستخدمة في ذلك- في بعض البلاد العربية- ليست بالضرورة معايير أكاديمية بحتة، كما أنها ليست بالكفاءة أو التمييز، وإنما تتدخل في ذلك مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والشخصية مما يترك انعكاسا سلبيا على معنويات العاملين في مؤسسات التعليم الجامعي وإنتاجهم وعلى المناخ التنظيمي لهده المؤسسات بوجه عام.

9- تحدي غياب نظم ومعايير تقييم الأداء لمؤسسات التعليم الجامعي لضمان جودة مخرجاتها حتى يتم الكشف عن جوانب القصور بها آو تدعيم إيجابياتها.(13)

وبالتالي فعندما نضع التعليم الجامعي في نصب أعيننا وهو يدخل التحديث والتطور والتغيير فإنه يجب ألا يغيب عن أبصارنا أن هناك تحديات ضخمة سوف يواجهها نجملها فيما يلي:

أ- إيمان لدى القيادة الجامعية باختيار القادة الأكفاء القادرين على حث الأفراد نحو التغيير الإيجابي واتخاذ القرار لذلك.

ب- القوى البشرية العاملة في هذا المجال بكل مكوناتها وأعدادها ومفاهيمها وأوضاعها المادية والاجتماعية وتباين أفرادها بين الصلابة الشديدة والمرونة الكبيرة.

ت- الكم الضخم من الكتب والمناهج والوسائل المتكدسة بكل من ألفوها وتعودوا عليها ولم يقوموا بعملية تطوير هذه المناهج.

ث- مواجهة الأفكار القديمة المتواترة ومرددیها الذين بنوا لها التصورات والمنطق ولم يكلفوا أنفسهم حتى مجرد التجريب والاختبار لها وما في هذا الفكر من أفكار سطحية ومجردة وبعيدة عن الواقع وما فيه من تطفل على الفكر الأجنبي دون النظر إلى الواقع الاجتماعي الذي يعيشه مجتمعنا.

ج- بدائية البحث في بعض المواقع وعدم تواصله أو تكامله أو جديته أو حتى مجرد فهمه واستيعابه.

ح- قصور الإمكانيات المادية والتمويل اللازم للنهوض بعملية البحث العلمي ومواكبة تحديات العصر.

خ- الأفكار والقيم الاجتماعية الهابطة والمحيطة بالمتعلمين بداية من مراحل التعليم الأولى.

د- اعتماد عملية التخطيط والتنظيم الإداري الفعال والكفء عند إجراء عملية التحديث ومراقبة هذه العملية إداريا. (14)

ذ- محدودية آليات ضبط النوعية بشكل لا يتيح معرفة دقيقة بأوجه النقص ومسبباته، ولا يمهد بالتالي إلى وضع خطط علمية لتطوير البرامج والمناهج على أسس علمية ثابتة.

ر- محدودية المراكز والمشروعات التي تعني بأبحاث التعليم العالي وبالتطوير المؤسسي على كافة الأصعدة بدءا من الخطط الوطنية (القطرية) والقومية (الإقليمية) لإنشاء المؤسسات وتحديد مهامها وتوجيهاتها إلى سياسات القبول في هذه المؤسسات وأنظمة تسييرها وتمويلها ومساءلتها والهيئات التي من شأنها أن تتولى ذلك بغية زيادة فاعليتها.

ز- محدودية الجهود المبذولة لتنويع أنماط التعليم العالي ومراحله وبرامجه بشكل لا يؤمن مواءمة هذا المستوى من التعليم مع احتياجات التنمية الشاملة والمتكاملة للأفراد والجماعات.

س- محدودية حالات الجمع الناجح في مؤسسات التعليم العالي بين متطلبات إعداد الكفاءات العالية من جهة ومتطلبات تقدم المعرفة من خلال البحث العلمي من جهة ثانية.[15]

ثانيا- التنمية الاقتصادية:

1- لغة: يعتبر مصطلح التنمية من فعل نمى، ينمو نموا. ونمى الشيء أي زاد وارتفع. وفي لسان العرب لابن منظور: **تنمية:** تنمى الشيء تنميًا: ارتفع وتنمى: ارتفع من مكان إلى آخر. وهي مشتقة من النماء أي الزيادة والنمى، زاد وكثر.(16)

2- اصطلاحا: تعددت تعاريف التنمية بتعدد متخصصيها وعلمائها:

2-1- فمن خلال المنظور الفلسفي والاصطلاح الاجتماعي: التنمية تعني توفير فرص الممارسة للإنسان للحصول على حقوقه الاجتماعية، وتأمين العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص مع تحقيق الرفاهية الإنسانية. (17)

2-3- ومن خلال المنظور النفسي الاجتماعي: التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع.

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع، وتعني أحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.[18]

وتعرف التنمية الاقتصادية أيضا بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير التي تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة النمو السكاني، إذن فهي عملية متعددة الجوانب لها ركائزها

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسة وحتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز يلزم الإلمام بالمؤثرات والمشاكل والسياسات والتوجهات الموجودة بالمجتمع.[19]

ثالثا- أبعاد التنمية الاقتصادية: إن التنمية الاقتصادية تنطوي على عدة أبعاد معينة ومن بينها الأبعاد السياسية والأبعاد الاجتماعية والأبعاد المادية والحضارية، ويسوف نوجز هذه الأبعاد فيما يلي:[20]

1- البعد المادي للتنمية: يتضمن هذا البعد التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع، كما يستند على أن التنمية هي نقيض للتخلف، فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى

تحقيق من العمليات لكي تتحقق التنمية وتتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي، تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، سيادة الإنتاج السلعي، عملية تكوين السوق القومية.

2- البعد الاجتماعي (الإنساني) للتنمية: ويتضمن اجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.

3- البعد السياسي للتنمية: يتضمن البعد السياسي مفاهيم التحرر من التبعية والاستغلال الاقتصادي وقد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا.

4 - البعد الدولي للتنمية، ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي، بحيث فرضت نفسها (فكرة التنمية والتعاون الدولي) على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

5- البعد الجديد (الحضاري) للتنمية: إن مفهوم التنمية واسع يشمل جميع جوانب الحياة ويقضي إلى مَوْلد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية الاقتصادية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية وتكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.[21]

رابعا- أهداف التنمية الاقتصادية: نظرا للتطور المتزايد في المجالات الاقتصادية في العالم والذي فرض على الدول وضع خطط لتنمية اقتصادية واجتماعية لها أهداف محددة وذلك من أجل الوصول إلى توفير حياة أفضل للمواطنين والالتحاق بركب المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا، وللتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالأفراد في المناطق المختلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى وربما يكون من الصعب على المرء أن يحدد أهدافا معينة في هذا المجال، نظرا لاختلاف ظروف

كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلا أنه مع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية.

أ- رفع المستوى المعيشي.

ب- ضمان مستوى مقبول من الأجور.

ت- توفير الخدمات الاجتماعية.

ث- تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية من خلال البحث والتطور التكنولوجي.

ج- تدريب وتكوين العمال داخل المؤسسات لغرض تمكينهم من استعمال وسائل الإنتاج المتطورة بشكل يسمح باستغلال عقلاني للموارد.

ح- الانفتاح الثقافي وتحقيق الحد الأدنى من التناقضات الثقافية.[22]

خ- زيادة الدخل القومي الحقيقي.

د- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات.

ذ- التوسع في الهيكل الإنتاجي.[23]

خامسا- التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم المتداخلة معها: إن الكثير من الباحثين والأكاديميين والمتتبعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات وأخطاء هذا المصطلح أو المفهوم حيث يخلطون بينه وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح النمو، أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح التحديث أو التطور وغيرهم من المصطلحات المتقاربة لهذا المصطلح، وأهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيما يلي:

1- التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

أ- النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات.

ب-النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف وإرادي ومقصود.

ت-النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية.

ث-يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغيرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية، وسياسية، فإنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد.[24]

2- التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي: إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر من خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها. إذن فأصل التطور هو تقدم الاقتصاد نحو أهداف محددة مسبقا، وبذلك فهو مفهوم يشير إلى التغيير والحركة، ولكنه غالبا ما يستعمل للتعبير عن الحالة الاقتصادية، أو الاجتماعية أو غيرها لأن مفهوم التطور لا يختص بالمجال الاقتصادي لبلد ما أو قطاع ما بعد مرور فترة زمنية معينة (مثلا التطور من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث)، وكأن التطور معيار للتقييم. لذلك فهو غير مرادف للنمو، إذ يمكن أن يحدث تطور في المجال الصناعي ولكنه بوتيرة أقل من تزايد السكان مما يعني عدم وجود نمو، كما انه غير مرادف للتنمية إذ يمكن أن يحدث تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية هذا التطور.[25]

سادسا- عوامل ظهور التنمية الاقتصادية: هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية الاقتصادية أهمها:

- سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة.
- ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي 1929- 1934 الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي وأدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.
- الحرب العالمية الأولى والثانية (1939- 1945) وما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وأدى ذلك إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي.
- حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية وذلك بالاهتمام بقضايا التنمية.
- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما دفع العلماء إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها.[26]

سابعا- خصائص مقررات وبرامج التعليم العالي: يمكن إيجاز أهم خصائص مقررات وبرامج التعليم العالي والجامعي في الآتي:

1. أحادية البعد أي أن معظم الجامعات العربية ترتكز مقرراتها التعليمية على الإعداد المعرفي الأكاديمي مع منح بقية الأبعاد الأخرى نسبة ضئيلة من ذلك الإعداد.
2. الثنائية أي الفصل بين جهتين من التعليم الوصفي الأكاديمي والتقني التطبيقي حيث حظي التعليم النظري بالتركيز المفرط مع عدم الاهتمام بالجودة والنوعية.
3. إنّ أهم خصائص التعليم العالي في الوطن العربي تمثلت في سيطرة الطابع النظري وجمود المناهج والطرق والأساليب النمطية والمركزية الموجودة في الإدارة.
4. تركزت المقررات الدراسية على الاهتمام بالتفاصيل والابتعاد عن المفاهيم والهياكل الرئيسة للمواد التي تم تدريسها وسبب ذلك في ازدحامها مما قد يؤدي إلى عدم استخدامها في الحياة العملية.

إن التعليم العالي قد انفصل عن سوق العمل واحتياجاته، فالمتعلم لا يتزود بمفردات وبرامج التعليم العالي الجامعي إلا بمهارات أساسية بسيطة بحيث لا تمكن الطلاب من اكتساب طرائق التفكير العلمي السليم واستخدام المنهاج العلمي بطريقة صحيحة.[27]

ثامنا- البرنامج المقترح لتطبيق نظام الجودة في التعليم الجامعي: من أجل تطبيق نظام جودة تعليمي فلابد عليها من إتباع ما يلي:

أ- الاتفاق مع جهة استشارية متخصصة في مجال الجودة للقيام بدراسة تطبيق نظام الجودة على الكليات المختارة.
ب-عقد سلسلة من اللقاءات والدورات التدريبية وورش العمل لمنتسبي الكليات التابعة للجامعة في مجال الجودة.
ت-تزويد كافة الكليات بنشرات موجزة تؤكد على مفهوم الجودة.
ث-إعداد دليل الجودة لكل كلية يشتمل على كافة إجراءات وتعليمات نظام الجودة التعليمي.
ج- تشكيل فريق عمل للجودة داخل الكلية لتفعيل عملية تطبيق نظام الجودة تحت إشراف العميد.
ح- عمل دورة تدريبية لفريق الجودة في مفهوم المراجعة الداخلية وكيفية تطبيقها.
خ- إعداد وصف وظيفي لجميع العاملين في الكليات، وتوزيع المهام عليهم حسب تخصصاتهم.
د- توزيع وثائق المراجعة الداخلية للنظام على أعضاء فريق الجودة في الكليات.
ذ- وضع خطة تفصيلية لفترات المراجعة الداخلية للنظام وعمليات التدقيق الداخلي.
ر- وضع خطة فصلية وسنوية لتفعيل النظام العام في الكليات وبرامج التدريب لكافة العاملين.
ز- تنفيذ عملية المراجعة الإدارة العليا (رئاسة الجامعة) للتعرف على مدى فاعلية تطبيق النظام.[28]

تاسعا- علاقة برامج التعليم العالي بمتطلبات التنمية: لقد حاول الكثيرون إثبات وجود العلاقة بين التعليم والتنمية ومنه stroimelin حيث قام في سنة 1925م بعدة عمليات حسابية أثبت أن معرفة القراءة والكتابة لبعض القيم لمدة سنة دراسية تساهم في زيادة الإنتاج ومن ثم التنمية الاقتصادية بما لا يقل عن 30%، بينما التدريب العملي للعامل ا[29]لأمي على أعمال المكينة لمدة سنة يسهم في زيادة الإنتاج بنسبة 12 إلى 16% فقط.[30] لكن العلاقة بين التعليم والتنمية تبلورت بصورة أكثر وضوحا عقب تبني الإتحاد السوفيتي (سابقا) سياسة التخطيط الشامل وظهور زيادة هائلة في كم التنظير والبحث لتفسير العلاقة بين التعليم والتنمية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي.

كذلك أكد مصطفى متولي أن هناك علاقة إرتباطية موجبة بين التعليم وزيادة الإنتاجية للعامل وتحسين وضعه المعيشي وقد استدل على ذلك بدراسة "استروملين" التي أظهرت أن للتعليم الجيد أثرا ملموسا في زيادة الإنتاجية للعامل، وكذلك دراسة لجنة التخطيط بالإتحاد السوفياتي التي أظهرت أن الكفاية الإنتاجية للعامل تتضاعف كلما ارتفع مستوى تعليمه، وأيضا أبحاث "شولتز" التي أثبتت أن زيادة الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية

ترجع إلى معدل العائد في الاستثمار التربوي.[31] حيث أثبتت التجربة والأبحاث أن التنمية الحقيقية لا تقوم إلا على سواعد أبناء مجتمعها فقد خرج الإتحاد السوفياتي من الحرب البلشفية منهك القوى وبدلا من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من بلدان أخرى قرر تدريب وإعداد القوى البشرية، كما أن اليابان وألمانيا خرجتا من الحرب العالمية الثانية مهزومتين وبالاعتماد على قواهما البشرية أصبحتا في مصاف الدول المتقدمة تكنولوجيا في فترة وجيزة.[32] لذلك يرى هاربسن (Harbison) أن المشكلة الأساسية في معظم البلاد النامية ليست في افتقارها إلى مصادر الثروة الطبيعية، بل إلى حاجتها إلى مصادر الثروة البشرية. لذلك كان لزاما على تلك البلدان قبل كل شيء العمل جاهدة على بناء رأسمالها البشري، ويؤكد مصطفى متولي أن التربية تلعب دورا مهما في تطوير الشخصية الإنسانية وإعادة بنائها، كما تعمل على كسب أنماط من السلوك تناسب التنظيمات الاجتماعية الناشئة عند الأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية».[33]

1- تلبية برامج التعليم العالي لمتطلبات التنمية الاقتصادية: تتمركز برامج التعليم العالي في قلب عملية التنمية الشاملة، فإذا كانت التنمية الشاملة عملية حضارية ترمي إلى تحسين ظروف مجتمعها، فإن برامج التعليم العالي هي الوسيلة إلى إعداد الإنسان الذي هو حجر الزاوية للتنمية من حيث تدريبه وإكساب المهارات الضرورية لتحقيق إنتاجية فعالة ومستمرة مع الاهتمام ببناء جوانب شخصيته أخلاقيا وسياسيا، لذلك يؤكد أسامة عبد الرحمان بأن التنمية عملية حضارية معقدة متصلة الجوانب تتغير فيها تطلعات الإنسان وتتبلور إرادته وتنطلق جهوده وتستثمر طاقاته من أجل تحقيق الحياة الكريمة الفاضلة للإنسان في الحاضر والمستقبل[34]، كما يؤكد خياط عابدية أن التعليم العالي يسهم بدور مباشر في تنمية اقتصاد المجتمع واستخدام موارده وثرواته البشرية وتنشيط مؤسساته الصناعية بما يخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج.[35]

الخاتمة: إن المتتبع للتطور العلمي والتكنولوجي الرهيب الذي يشده العالم اليوم يدرك بما لا يدع مجالا للشك أن طغيان دول على دول أخرى وتحكمها فيها لم يعد يخضع للأسلحة الفتاكة والمدمرة بقدر ما هو خاضع اليوم لقوة البرامج التعليمية المتداولة في تلك الدول، وخاصة في المرحلة الجامعية والتي كفلت بالإضافة إلى تحقيقها التطور التكنولوجي الذي حققته هذه البلدان أن جعلت من الدول المتخلفة ميدانا لتسويق منتجاتها، وسيطرتها عليها غذائيا وزراعيا، وعسكريا، وثقافيا، وان عدم تدارك الدول النامية والمتخلفة ومنها الدول العربية للضعف الذي تعاني منها برامجها التعليمية الجامعية سيجعل منها حضارات على المحك نتيجة هشاشة كل الجوانب فيها وبالخصوص الاقتصادية منها.

---

[1] - الحبيب فهد بن ابراهيم، **مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، إستراتيجية مقترحة**، المؤتمر العربي الأول استشراف مستقبل التعليم وورشة عمل استشراف المستقبل، القاهرة، الشارقة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 252

[2]- مهدي التميمي، **مهارات التعليم دراسات في الفكر و الأداء التدريسي**، الطبعة 1، دار كنوز المعرفة، الأردن. 2007 ص22

[3]- شبل بدران، وآخرون، **التعليم في مجتمع المعرفة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2007، ص 95

[4]- جواهر محمد الدبوس، **القاموس التربوي**، مجلس المشرق العلمي، الكويت، 2002، ص 438.

[5]- حسن شحاتة، **التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق**، الدار العربية للكتاب، مصر،2001، ص 13.

[6] - بيار بورديو، وجان كلود باسرون، **إعادة الإنتاج (في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم)**، ترجمة ماهر ترميش، ط01 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 76

[7] **:** إلياس زين، **الجامعات وتحديات التنمية في الوطن العربي**، مجلة قضايا عربية، السنة 6، العدد4، بيروت، 1979، ص 320.

[8] : شبل بدران، **التعليم في عالم متغير**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص ص: 45- 46.

[9] - رمزي أحمد عبد الحي، **مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي في ظل التحديات العالمية**، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2012، ص ص 78- 79.

[10]- نعيمة حسن زروقي: **الجامعات بين المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي**، مجلة آفاق عربية، السنة 18، العدد12، بغداد، 1993، ص 43.

[11] - رمزي أحمد عبد الحي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 77- 78

[12] -صبحي قاسم،**آفاق التعليم العالي وقضاياه في بلدان الوطن العربي**، مجلة المنتدى، العدد143، عمان، 1997، ص ص6- 7.

[13] -إبراهيم خليل أحمد العلاف، **التعليم العالي في الوطن العربي الواقع والتصورات المستقبلية**، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 2، الموصل، 2000

[14]- هاشم فوزي دباس العبادي، وآخرون، **إدارة التعليم الجامعي (مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن. 2009. **مرجع سابق ذكره**، ص 37.

[15] **-** رمزي احمد عبد الحي، **مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي في ظل التحديات العالمية**، مرجع سابق ذكره ص 25

[16]- ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد السادس، دار صادر، ط1، بيروت لبنان، 1997، ص 262

[17]- رمزي أحمد عبد الحي، **التعليم العالي والتنمية الاجتماعية**، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 34

[18]- مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص123

[19] - فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 54

[20] - مدحت القريشي، **مرجع سابق ذكره**، ص، ص 132-132

[21]- **المرجع نفسه**، ص، ص 133، 134

[22] محمد سويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: التحليل السوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص97

[23] - حربي محمد عريقات: **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، دار الكرمل، عمان، 1993، ص، ص 56،55

[24]: محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات، الإستراتيجيات، التمويل، المشكلات)**، ط2، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2010. ص-ص 74-75

[25]: عبد اللطيف مصيطفي وآخرون: **دراسات في التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، ط1، لبنان، 2014، ص16

[26] - رشاد أحمد عبد اللطيف: **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، ط1، 2011، ص- ص 15- 16

[27]- رمزي أحمد عبد الحي، **مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي في ظل التحديات العالمية** ، مرجع سابق ص 24

[28]: هاشم فوزي دباس العبادي ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 449- 450

[29]

[30] : عبد الله السيد عبد الجواد، **التخطيط للتعليم العالي في جمهورية مصر العربية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر،1980، ص58

[31] -متولي مصطفى محمد، **قصور التربية العربية عن تحقيق التنمية، دراسات تربوية**، مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود، م5، 1988، ص218

[32] -مرسي محمد عبد العليم، **التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي**،دراسة تحليلية تربوية لأعمال الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت، 1985 ص-ص 132-133

[33] - متولي مصطفى محمد ، **مرجع سابق ذكره**، ص، ص218، 219

[34] - عبد الرحمان أسامة، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**، عالم المعرفة، الكويت، 1984، ص 24

[35]- إسماعيل عابدية خياط، **دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية**، دار البيان العربي،جدة،1983،ص 55

قائمة المراجع المعتمدة:

1-_الحبيب فهد بن ابراهيم، **مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية**، إستراتيجية مقترحة، المؤتمر العربي الأول استشراف مستقبل التعليم وورشة عمل استشراف المستقبل، القاهرة، الشارقة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.

2- مهدي التميمي، **مهارات التعليم: دراسات في الفكر و الأداء التدريسي**، الطبعة 1، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2007.

3- شبل بدران، وآخرون، **التعليم في مجتمع المعرفة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2007.

4- جواهر محمد الدبوس، **القاموس التربوي**، مجلس المشرق العلمي، الكويت، 2002.

5- حسن شحاتة، **التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق**، الدار العربية للكتاب، مصر،2001.

6- بيار بورديو، وجان كلود باسرون، **إعادة الإنتاج (في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم)**، ترجمة ماهر ترميش، ط01 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

7- هاشم فوزي دباس العبادي، وآخرون، **إدارة التعليم الجامعي (مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر)**، ممؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن. 2009.

8- إلياس زين، **الجامعات وتحديات التنمية في الوطن العربي"**، مجلة قضايا عربية، السنة 6، العدد4، بيروت، 1979.

9- شبل بدران، **التعليم في عالم متغير**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.

10- رمزي أحمد عبد الحي، **مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي في ظل التحديات العالمية**، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2012.

11- نعيمة حسن زروقي، **الجامعات بين المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي**، مجلة آفاق عربية، السنة 18، العدد12، بغداد، 1993.

12- صبحي قاسم،**آفاق التعليم العالي وقضاياه في بلدان الوطن العربي**، مجلة المنتدى، العدد143، عمان، 1997.

13- إبراهيم خليل أحمد العلاف، **التعليم العالي في الوطن العربي الواقع والتصورات المستقبلية**، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 2، الموصل، 2000.

14- ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد السادس، دار صادر، ط1، بيروت لبنان، 1997.

15- رمزي أحمد عبد الحي، **التعليم العالي والتنمية الاجتماعية**، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

16- مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

17- فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

18- محمد سويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: التحليل السوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

19- حربي محمد عريقات: **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، دار الكرمل، عمان، 1993.

20- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات، الإستراتيجيات، التمويل، المشكلات)**، ط2، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2010.

21- عبد اللطيف مصيطفي وآخرون: **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، ط1، لبنان، 2014.

22- رشاد أحمد عبد اللطيف: **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، ط1، 2011.

23- عبد الله السيد عبد الجواد، **التخطيط للتعليم العالي في جمهورية مصر العربية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر،1980.

24- متولي مصطفى محمد، **قصور التربية العربية عن تحقيق التنمية، دراسات تربوية**، مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود، م5، 1988.

25- مرسي محمد عبد العليم، **التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي**،دراسة تحليلية تربوية لأعمال الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت، 1985 .

26- عبد الرحمان أسامة، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**، عالم المعرفة، الكويت، 1984.

27- إسماعيل عابدية خياط، **دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية**، دار البيان العربي،جدة،1983.